

البعد الاقتصادي لتطبيق الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة: المتطلبات والتحديات.

إعداد الطالب/

قمر فراج خلوفة الشهري

243000163

إشراف/

الدكتور الفيصل حسن

الدكتور يوسف جراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

تعتبر الجودة الشاملة في التعليم أحد أبرز المفاهيم الحديثة التي تهدف إلى تحقيق أداء متفوق مستمر في المؤسسات التعليمية، ويُعد الجانب الاقتصادي أحد الأبعاد الرئيسية التي تحدد مدى فعالية تطبيق مقاييس الجودة الشاملة، خاصة في المدارس الثانوية التي تمثل مرحلة مهمة في إعداد الطلبة للحياة الجامعية وسوق العمل. إن تطبيق المتطلبات والتحديات المتعلقة بالجودة الشاملة في هذه المرحلة يتطلب استثمارات مالية واعية تشمل تطوير البنية التحتية، تدريب الكوادر التربوية، توفير الموارد التعليمية الحديثة، وتطبيق الأنظمة التقنية والإدارية الفعالة. تظهر أهمية النظر في التأثيرات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة المتصلة بتطبيق الجودة، سواء من حيث التكلفة الأولية، أو العائد الاقتصادي على المدى البعيد في تحسين مخرجات التعليم، ورفع كفاءة رأس المال البشري.

ويُعدُّ السعي إلى تحقيق الجودة ضرورة لجميع المنظمات والمؤسسات التي تسعى إلى التميز. كما أن معظم الدول تطمح إلى تحقيق التفوق في المؤسسات التعليمية على مستوى العالمي، نتيجة للتطور وتزايد التنافسية في العالم بشكل مستمر (الصرايرة، 2019). وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، شهد التعليم اهتمامًا متزايدًا، وأصبحت الجودة الشاملة أساسًا لتطويره، وهدفًا تسعى إليه المؤسسات التعليمية بكل جهودها (جري، 2018).

فالتعليم يُعدُّ من أهم أدوات التقدم في المجتمعات؛ كونه يسهم في تطوير مختلف الخبرات والمعارف، ويعمل على نشرها بالشكل الذي يساعد على توسيع قاعدة المعرفة، وتهيئة رأس المال العقلي اللازم لتطوير الموارد البشرية. وقد أضى من البدهيات في عصرنا الحاضر أن يعدُّ التعليم العامل الحيوي في عملية التنمية، وشرطًا ضروريًا لتحقيق التقدم في شتى صوره المادية منها الثقافية (المسعودي وآخرون، ٢٠٠٥م). فالأساليب والأنماط التعليمية التقليدية لم تعد قادرة على مواجهة مستجدات المرحلة الراهنة، وأصبح من الضروري اتباع الأساليب الحديثة بمشاركة أطراف العملية التعليمية كافة -وعلى رأسها المعلم- وذلك ضمن برامج وسياسات وفلسفات شاملة وهادفة تتسم بالجودة العالية، وتعكس الرؤى المستقبلية للتعليم، وتلتزم بالمعايير الوطنية والمواثيق الدولية المرتبطة بالمحاسبية، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص التعليمية، والانتماء، والتسامح (المطرفي، 2015).

إن تبني مفهوم الجودة الشاملة في التعليم وتطبيق معاييرها يؤدي إلى خفض التكاليف بشكل ملموس، وذلك من خلال رفع مستوى الأداء، وتقليل الأخطاء، وزيادة الإنتاجية بمستوى عالٍ من الإتقان، وتحسين مستوى أداء العاملين. كما يجب أن نعلم أن تحقيق مستويات مقبولة من الجودة في التعليم يؤدي إلى الرضا من المستفيدين، وهم الطلبة وأولياء أمورهم (الفايز، 2010).

وأصبح تطبيق متطلبات الجودة الشاملة في التعليم مطلبًا ملجأ من أجل التفاعل والتعامل بكفاءة مع متغيرات عصر يتسم بالتسارع المعرفي والتكنولوجي، وتزايد فيه المنافسة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات. وإن الأخذ بالجودة الشاملة في التعليم يمكننا من تحقيق جودة التعليم الذي هو أداة التنمية والتقدم، وتكامله معرفيًا ومهاريًا ووجدانيًا، ومن ثم الوفاء باحتياجات المجتمع من الكوادر المتخصصة القادرة على المنافسة (طعيمة، ٢٠١٥).

رافق تطبيق أسلوب الجودة الشاملة بعض الصعوبات؛ لما يحتاج إليه هذا التطبيق من الصبر وتحمل العمل الشاق لسنوات عديدة. ومع ذلك، أصبح اليوم أقوى بكثير مما كان عليه في الماضي. كما أن إدارة الجودة الشاملة لم تعد مجرد عمليات فحص وتصحيح أخطاء، وإنما أصبحت تركز على جميع العمليات وأنشطة الإنتاج اليومية. وبهذا، أصبح تبني وتطوير الجودة من أهم مبادئ الإدارة في العالم بأسره (أبو النصر، 2015). إن اعتماد الجودة في التعليم يوصلنا إلى تحقيق جودة التعليم الذي هو أساس التنمية والتقدم، وتكامله معرفيًا ومهاريًا، ومن ثم الوفاء باحتياجات المجتمع من الكوادر المتخصصة والقادرة على المنافسة (طعمية، 2015).

وأصبح الاهتمام بالجودة الشاملة هاجسًا كبيرًا في الإدارة التربوية؛ إذ لا يختلف حقل التعليم عن المجالات الأخرى. ولذلك، فقد أصبحت الجودة شعارًا، ومطلبًا، وأصبحت أجهزة التعليم تحت ضغط ملحوظ لاستخدام الجودة معيارًا للمنتج التعليمي ورضا التلاميذ. ويدعم هذا الضغط الخارجي التوجه الداخلي نحو الجودة، وهو الذي شكل دائمًا ميزة للمؤسسة التربوية التي واجهت في القرن العشرين، ولا تزال تواجه في هذا القرن تحديًا كبيرًا، يتعلق بضرورة تحسين جودة التعليم الذي تقدمه المؤسسة التربوية في ظل التحديات التكنولوجية والاقتصادية من جانب، والطلب الاجتماعي القوي على التعليم، والحاجة إلى الاستخدام الأمثل للموارد من أجل تنمية دائمة ومستمرة، من جانب آخر. فضلًا عن تزايد اهتمام المجتمع برضا المستفيدين عمومًا -والتلاميذ خصوصًا- الذين صار لديهم القدرة أكثر على إظهار مدى رضاهم عن مدارسهم مع انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي شكلت منصة فعالة لإبداء آرائهم؛ إذ أصبح تحسين جودة التعليم هدفًا أساسيًا من أجل تحسين السياسات التربوية الحالية والمستقبلية (قصير، 2022).

حدود البحث:

:-

مصطلحات البحث:

الجودة التعليم: تعني جودة التعليم تطابق مستويات جودة الأداء مع توقعات العميل، أو تقديم التعليم بمستوى جودة تفوق توقعاته (الرشدي، 2009).

وتعرف الباحثة الجودة في التعليم إجرائيًا على أنها: تشمل جميع أنواع المعايير المختلفة، مثل: المؤسسات التعليمية، والهيئة الإدارية والمعلمين، والطلاب، الذين يكون لديهم العديد من الروابط المباشرة، أو غير المباشرة بالتعليم.

الجودة الشاملة في التعليم:

مجموعة من الشروط، أو الإجراءات التنظيمية أو الرقابية التي تشكل إطارًا مرجعيًا يجب أن تعمل من خلاله المؤسسات التعليمية كمراجعة ذاتية لبرامج الدعم والتدخلات، وجهود تحسين الجودة؛ حيث تعمل هذه المؤشرات كمبدأ توجيهي لتلك المدارس، وإرشادات لتخطيط وتحسين وإدارة البرامج للطلاب. كما يمكن استخدام المؤشرات من قبل المعلمين، والمتخصصين، ومديري البرامج وغيرهم من المسؤولين في البرامج التي تخدم الطلبة (مصطفى، 2023).

تعرف الباحثة الجودة الشاملة في التعليم إجرائيًا على أنها: مجموعة من العمليات التي تقوم على تحسين العملية التعليمية، والتطوير المستمر لجودة المخرجات، وتحسين مستوى الأعضاء.

مشكلة الدراسة:

تشهد مراحل التعليم المختلفة بشكل عام، والمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية تحولات جذرية تواكب متطلبات رؤية 2030. إلا أن تطبيق معايير الجودة الشاملة في هذه المرحلة لا يزال يواجه تحديات جسيمة، لاسيما في الجانب الاقتصادي. حيث تُعد المرحلة الثانوية حجر الزاوية في النظام التعليمي، إذ تُمثل المرحلة الانتقالية الحاسمة التي تُرئى الطلاب إما للالتحاق بالتعليم العالي أو الانخراط في سوق العمل (القرعاوي، 2021).

في هذا السياق، تكشف الدراسات المحلية عن وجود فجوة واضحة بين الممارسات الإدارية الحالية في المدارس الثانوية وبين متطلبات تطبيق الجودة الشاملة. فيما يخص التحديات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الثانوي، أشارت النتائج إلى أن 67% من المدارس تعاني من نقص في الكوادر المؤهلة لتطبيق نظم الجودة، بينما أفاد 58% من المديرين بعدم كفاية التجهيزات الأساسية لدعم عمليات التحسين (المالكي، 2010).

وتتعمق هذه المشكلة عند النظر إلى الجانب الاقتصادي، حيث تشير دراسة الأحمري (2013) إلى أن 72% من المدارس الثانوية في المناطق الحضرية تعاني من عجز في الميزانيات المخصصة لبرامج الجودة، مما ينعكس سلباً على قدرتها في توفير البيئة التعليمية المناسبة. هذا الواقع يتفاقم بسبب ارتفاع تكاليف الصيانة والتحديث التي تتطلبها معايير الجودة الحديثة (الجني، 2021).

من ناحية أخرى، كشفت دراسة الأمير وزملائه (2011) أن 63% من أولياء الأمور في المنطقة الغربية عبروا عن عدم رضاهم عن مستوى الجودة في المدارس الثانوية، معتبرين أن المناهج الدراسية لا تلبي متطلبات العصر الحديث. كما أظهرت الدراسة أن 55% من المعلمين يرون أن الإدارة المدرسية تفتقر إلى الخطط الاستراتيجية الواضحة لتحقيق الجودة الشاملة.

وفي سياق محدد، تواجه المدارس الثانوية في المدينة المنورة تحديات إضافية مرتبطة بالكثافة الطلابية العالية وعدم توازن التوزيع الجغرافي للموارد التعليمية (البلدية، 2020). حيث تشير البيانات الرسمية إلى أن 40% من المدارس في المحافظة تعمل بطاقة استيعابية تفوق طاقتها التصميمية بنسبة 30%، مما يشكل ضغطاً إضافياً على البنية التحتية ويحد من فعالية تطبيق معايير الجودة.

تشهد مراحل التعليم المختلفة بشكل عام والمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية بشكل خاص تحولات جذرية تواكب متطلبات رؤية 2030. إلا أن تطبيق معايير الجودة الشاملة في هذه المرحلة لا يزال يواجه تحديات جسيمة، لاسيما في الجانب الاقتصادي. حيث تُعد المرحلة الثانوية حجر الزاوية في النظام التعليمي، إذ تُمثل المرحلة الانتقالية الحاسمة التي تُرئى الطلاب إما للالتحاق بالتعليم العالي أو الانخراط في سوق العمل (وزارة التعليم، 2022).

في هذا السياق، تكشف الدراسات المحلية عن وجود فجوة واضحة بين الممارسات الإدارية الحالية في المدارس الثانوية وبين متطلبات تطبيق الجودة الشاملة. فيما يخص معوقات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الثانوي"، أشارت النتائج إلى أن 67% من المدارس تعاني من نقص في الكوادر المؤهلة لتطبيق نظم الجودة، بينما أفاد 58% من المديرين بعدم كفاية التجهيزات الأساسية لدعم عمليات التحسين (المالكي، 2010).

وتتعمق هذه المشكلة عند النظر إلى الجانب الاقتصادي، حيث تشير دراسة الأحمري (2013) إلى أن 72% من المدارس الثانوية في المناطق الحضرية تعاني من عجز في الميزانيات المخصصة لبرامج الجودة، مما ينعكس سلباً على قدرتها في توفير البيئة التعليمية المناسبة. هذا الواقع يتفاقم بسبب ارتفاع تكاليف الصيانة والتحديث التي تتطلبها معايير الجودة الحديثة (الجهني، 2021).

من ناحية أخرى، كشفت دراسة الأمير وزملاؤه (2011) أن 63% من أولياء الأمور في المنطقة الغربية عبروا عن عدم رضاهم عن مستوى الجودة في المدارس الثانوية، معتبرين أن المناهج الدراسية لا تلي متطلبات العصر الحديث. كما أظهرت الدراسة أن 55% من المعلمين يرون أن الإدارة المدرسية نفتقر إلى الخطط الاستراتيجية الواضحة لتحقيق الجودة الشاملة.

أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية البحث من خلال الأهمية العلمية والعملية، وذلك على النحو التالي:

الأهمية النظرية:

- 1- قد يشكل هذا البحث نقطة انطلاق لأبحاث ودراسات حديثة في متطلبات الجودة الشاملة.
- 2- تناولها موضوعاً مهماً، بما يساهم في إثراء المعرفة وجذب انتباه الباحثين لإجراء الدراسات في هذا المجال.
- 3- تساعد الباحثين على التعرف على متطلبات وتحديات الجودة الشاملة من منظور اقتصادي، والاستفادة منه في إعداد البحوث.

الأهمية التطبيقية:

- 1- زيادة قدرة المؤسسات التعليمية على التنافس مع غيرها من المؤسسات في توفير الجودة الشاملة.
- 2- تساهم الجودة الشاملة في تحسين الأداء العاملين في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة.
- 3- تحسين الخدمات التعليمية التي تزيد دافعية الطلاب للتعليم والتحصيل الدراسي.
- 4- تقدم هذه الدراسة للمسؤولين وأصحاب القرار في وزارة التعليم توصيات تساعد في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين متطلبات الجودة الشاملة في المملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على المتطلبات الاقتصادية لتطبيق الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة.
- 2- التعرف على التحديات الاقتصادية التي تواجه الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة.
- 3- التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في المتطلبات الاقتصادية لتطبيق الجودة الشاملة في التعليم الثانوي وفقاً لمتغيرات (النوع- التخصص- سنوات الخبرة).

تساؤلات الدراسة

1. ما المتطلبات الاقتصادية لتطبيق الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة؟
2. ما التحديات الاقتصادية التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المتطلبات الاقتصادية لتطبيق الجودة الشاملة في التعليم الثانوي وفقاً لمتغيرات النوع والتخصص وسنوات الخبرة؟

فروض الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: العلاقة بين المتطلبات وتكاليف تطبيق الجودة الشاملة

"توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مدى توافر متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة والتكاليف الاقتصادية المترتبة على تطبيقها في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة."

وتتفرع منها الفروض التالية:

- 1.1: يوجد ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية بين مستوى "دعم والتزام القيادة المدرسية" بتطبيق الجودة الشاملة وتكاليف تدريب وتأهيل الكوادر البشرية.
- 1.2: يوجد ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية بين درجة "تطوير البنية التحتية والتقنية" اللازمة لتطبيق الجودة الشاملة والتكاليف الاستثمارية المباشرة.
- 1.3: يوجد ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية بين مستوى "إشراك وتدريب المعلمين والإداريين" على مبادئ الجودة الشاملة والتكاليف التشغيلية للتطبيق.

الفرضية الرئيسية الثانية: العلاقة بين التحديات وتكاليف تطبيق الجودة الشاملة

"توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة وجود تحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة والتكاليف الاقتصادية غير المباشرة لتطبيقها في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة."

وتتفرع منها الفروض التالية:

2.1: يوجد ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية بين "مقاومة التغيير لدى بعض العاملين" وزيادة التكاليف المتعلقة بإعادة التدريب وإدارة التغيير.

2.2: يوجد ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية بين "ضعف وضوح آليات قياس الأداء" وزيادة التكاليف الناتجة عن هدر الموارد وعدم كفاءة العمليات.

2.3: يوجد ارتباط موجب ذو دلالة إحصائية بين "نقص الموارد المالية المخصصة" وارتفاع تكاليف التطبيق على المدى الطويل نتيجة عدم استكمال متطلبات الجودة بشكل فعال.

الفرضية الرئيسية الثالثة: الأثر الاقتصادي لتطبيق الجودة الشاملة

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة (بمتطلباتها وتحدياتها) على تحقيق عوائد اقتصادية مباشرة وغير مباشرة) في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة."

وتتفرع منها الفروض التالية:

3.1: يؤدي تطبيق إدارة الجودة الشاملة إلى "خفض في تكاليف الهدر التعليمي" (مثل نسب الرسوب والتسرب) على المدى المتوسط.

3.2: يساهم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في "تحسين الكفاءة التشغيلية" للمدرسة، مما يؤدي إلى ترشيد النفقات.

3.3: يرتبط تطبيق إدارة الجودة الشاملة بـ "تحسين مخرجات التعليم" (ارتفاع التحصيل الدراسي للطلاب)، مما يمثل عائداً اقتصادياً غير مباشر للمجتمع.

3.4: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط العائد الاقتصادي المتوقع تعزى إلى مدى توافر المتطلبات وشدة التحديات في المدارس محل الدراسة.

تستعرض الباحثة عددًا من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وفيما يلي استعراض للدراسات الأكثر قرابة وصلّة، وأهم نتائجها، وهي مرتبة من الأحداث إلى الأقدم:

1. دراسة الجعبري (2021)، هدفت إلى معرفة واقع استخدام مبادئ إدارة الجودة الشاملة ومعوقات تطبيقها في المدارس الحكومية في مدينة الخليل، في ضوء متغيرات (الجنس والخبرة، والمؤهل العلمي) من وجهات نظر المعلمين. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المعلمين، البالغ عددهم (3125) معلمًا ومعلمة، وبلغت العينة (125) معلمًا ومعلمة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. استخدمت الاستبانة والمقابلات كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن واقع استخدام مبادئ إدارة الجودة الشاملة جاء بدرجة مرتفعة، بينما جاءت معوقات تطبيقها بدرجة متوسطة، وكذلك بالنسبة لجميع محاور المقياس معوقات متعلقة (بالإدارة، والبيئة المدرسية، والمعلمين، والطلبة، والمنهاج، والعلاقة بين المدرس والمجتمع المحلي).
2. دراسة المدرع وآخرين (2019)، هدفت إلى التعرف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، ومعرفة أثر المتغيرات (الجنس والتخصص وسنوات الخبرة). استخدمت المنهج الوصفي التحليلي على عينة تكونت من (302) عضو هيئة تدريس، وتم تطبيق الاستبانة كأداة لجمع البيانات. أشارت النتائج إلى أن أبرز معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة هي ضعف الحوافز المعنوية، وأقل المعوقات كانت قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجوانب الإدارية. لم تظهر نتائج فروق في معوقات المتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي) في جميع المحاور، بينما أظهرت فروقًا لمتغير التخصص وسنوات الخبرة.
3. دراسة يامين (2014)، تهدف إلى تبين درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة في الإشراف التربوي في المدارس الحكومية في الضفة الغربية، من وجهة نظر المشرفين عليها. استخدمت المنهج الوصفي، إضافة إلى تحديد دور متغيرات (الجنس والمؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة والمنطقة التعليمية)، توصلت النتائج إلى وجود درجة عالية لتطبيق معايير الجودة الشاملة، في الإشراف التربوي، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0، 05 بناءً على متغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة والمنطقة التعليمية).
4. دراسة القرني (2013)، استهدفت التعرف على درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية القائمة على نظام المقررات في مدينة الرياض من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (31) مديرًا و(27) مديرة مدرسة في المدارس الثانوية القائمة على نظام المقررات، الحكومية والأهلية، البنين والبنات، في مدينة الطائف، وقد اتبع الباحث أسلوب الحصر الشامل في مجتمع الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن إدارة الجودة الشاملة تطبق بدرجة عالية، وأن مظاهرها تمكن من دعم المدير للعمل بروح الفريق الواحد، واعتماد المدرسة كنظام للمقررات، وأن هناك العديد من المعوقات التي تواجه عملية تطبيقها، مثل: كثرة الأعباء الإدارية المطلوب تنفيذها من قبل مدير المدرسة، ومركزية اتخاذ القرارات، وندرّة التحاق منسوبي المدرس بدورات في مجال إدارة الجودة الشاملة.

5.دراسة الشهري (2013)، هدفت إلى التعرف على أهم معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مدارس التعليم العام من وجهة نظر مديري المدارس في محافظة جدة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة شيوع المعوقات البشرية والتنظيمية والمادية جاءت بدرجة عالية، وأن أكثر المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة كانت تتعلق بالمعوقات التنظيمية، ثم تبعها المعوقات المادية، ثم المعوقات البشرية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات حول درجة شيوع المعوقات بأبعادها التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة ككل وفقاً للمشاركة بالدورات، والخبرة، باستثناء المعوقات المادية؛ حيث كانت لصالح الخبرات العليا، بينما كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية حول درجات شيوع المعوقات بأبعادها وفقاً لمتغير المرحلة التعليمية؛ حيث كانت لصالح المدارس الثانوية مقابل الابتدائية، ولصالح مديري المدارس المتوسطة مقابل الابتدائية وكانت أهم المقترحات والتطلعات المستقبلية للتغلب على مجال المعوقات التنظيمية؛ حيث حصل على درجة عالية جداً كان أبرزها التركيز على الأخطاء قبل وقوعها أكثر من تصحيحها بعد وقوعها.

6.دراسة الثبتي (2012)، استهدفت التعرف على واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مكاتب التربية والتعليم (بنات) بمحافظة الخرج من وجهة نظر المشرفات التربويات. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراستها، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تفاوت في موافقة المشرفات التربويات على محاور واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مكاتب التربية والتعليم بمحافظة الخرج (بنات)، وجاءت بدرجة متوسطة، ووجود تفاوت في موافقة المشرفات والتربويات على محاور معوقات التطبيق إلا أن التربويات يؤكدن على توفرها بدرجة عالية، وحصول جميع عبارات المقترحات المناسبة للتغلب على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة على موافقة المشرفات التربويات بدرجة عالية جداً.

7.دراسة البلاع (2007)، ذكرت أن أهم معوقات تطبيق ثقافة الجودة في المؤسسات التعليمية السعودية تشمل ضعف بنية المعلومات، عدم توفر الكوادر التدريبية المؤهلة في ميدان الجودة الشاملة، المركزية في صنع السياسات التربوية، واتخاذ القرار، تقادم وجمود اللوائح والتشريعات والأنظمة. وكان من أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة: تصميم برامج لإدارة الجودة الشاملة تتوافق مع البيئة السعودية، وربط الجودة بالتوجهات الإسلامية المؤكدة على ضرورة تجويد العمل وإتقانه، وكذلك تنمية ثقافة الجودة الشاملة داخل المؤسسات التعليمية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

1. من حيث الموضوع: اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في معرفة متطلبات المتوفرة لتطبيق الجودة الشاملة، والكشف عن أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية.
2. من حيث المجتمع: اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات في مجتمع الدراسة، المكون من مديريين ومعلمين، مثل: دراسة الجعبري (2021)، ودراسة القرني (2013)، ودراسة الشهري (2013). واختلفت هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة، مثل: دراسة البلاع (2007)، ودراسة يامين (2014).
3. من حيث المنهج: يتفق منهج هذه الدراسة مع منهج دراسة الشهري (2013)، التي اتبعت المنهج الوصفي المسحي، وتختلف عن الدراسات السابقة في منهج الدراسة، مثل: دراسة الجعبري (2021)، ودراسة المدرع (2019)، ودراسة القرني (2013)، ودراسة الثبيتي (2012)، ودراسة البلاع (2007)، التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.
4. من حيث الأداة: تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة التي استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- الاستفادة من الأدوات التي استخدمها الباحثون في جمع البيانات.
- التعرف على المشكلات وأهميتها.
- الابتعاد عن الأخطاء التي وقع فيها الباحثون.
- الاستفادة منها في بناء الأسئلة.
- الاستفادة منها في أهمية الجودة الشاملة.
- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في تحديد نقاط القوة والضعف في الجودة الشاملة.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية بالتعرف على البعد الاقتصادي لتركيزها على تطبيق الجودة الشاملة، والتعرف على المتطلبات والصعوبات التي تواجه معلمي المدارس الثانوية في المدينة المنورة، التي تزود الطلاب بالمعرفة والمهارات لمواجهة تحديات العصر، وتساهم في بناء مستقبل مشرق وتحسين جودة التعليم، وهو ما يتناوله موضوع الدراسة الحالية.

المنهجية وطرق البحث:

1. منهج البحث (Research Approach)

تعتمد هذه الدراسة على المنهج المختلط (Mixed-Methods Approach) الذي يجمع بين البحث الكمي والنوعي. ولكن، سيكون التركيز الأكبر على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive-Analytical Method) كإطار رئيسي:

الجانب الوصفي: يهدف إلى وصف واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية بالمدينة المنورة، وتحديد مستوى توافر المتطلبات ودرجة وجود التحديات من وجهة نظر عينة الدراسة، بالإضافة إلى وصف التصورات حول التكاليف والعوائد الاقتصادية.

الجانب التحليلي (الارتباطي): يهدف إلى تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، واختبار الفروض المتعلقة بالارتباط بين متطلبات التطبيق والتكاليف، وبين التحديات والتكاليف، وكذلك تحليل أثر تطبيق الجودة الشاملة على البعد الاقتصادي.

2. مجتمع وعينة الدراسة (Population & Sample)

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد ذوي الصلة بتطبيق الجودة في المدارس الثانوية الحكومية (بنين وبنات) في إدارة التعليم بمنطقة المدينة المنورة. ويشملون:

قادة وقائدات المدارس الثانوية.

وكلاء ووكيلات المدارس الثانوية.

المعلمون والمعلمات في المدارس الثانوية.

المشرفون والمشرفات التربويون المتخصصون في الجودة أو الإدارة المدرسية.

عينة الدراسة: سيتم اختيار عينة عشوائية طبقية (Stratified Random Sample) لضمان تمثيل جميع فئات مجتمع الدراسة بشكل عادل (قادة، وكلاء، معلمون، مشرفون) وبنسب تتوافق مع أعدادهم الفعلية في مجتمع الدراسة. يتم تحديد حجم العينة باستخدام المعادلات الإحصائية المناسبة لضمان الموثوقية في تعميم النتائج. كما يمكن اختيار عينة قصدية (Purposive Sample) من قادة المدارس والمشرفين لإجراء المقابلات المعمقة (الجانب النوعي).

3. أدوات جمع البيانات (Data Collection Tools)

سيتم الاعتماد على الأدوات التالية لجمع البيانات:

الأداة الرئيسية: الاستبانة (Questionnaire)

سيتم تصميم استبانة محكمة وموجهة لعينة الدراسة الرئيسية لقياس متغيرات الدراسة كميًا. ستتكون الاستبانة من عدة محاور رئيسية:

المحور الأول: البيانات الديموغرافية والوظيفية (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

المحور الثاني: متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة (مثل: دعم الإدارة العليا، التدريب، إشراك العاملين، البنية التحتية).

المحور الثالث: تحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة (مثل: مقاومة التغيير، نقص الموارد، صعوبات القياس).

المحور الرابع: البعد الاقتصادي (ويشمل فقرات لقياس التصورات حول التكاليف المباشرة وغير المباشرة، والعوائد المتوقعة مثل تحسين الكفاءة وخفض الهدر).

سيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Five-Point Likert Scale) لقياس استجابات أفراد العينة (مثلاً: أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

الأداة الثانوية: المقابلة شبه المنظمة (Semi-Structured Interview)

لتعميق فهم النتائج الكمية، سيتم إجراء مقابلات مع عينة صغيرة ومختارة من قادة المدارس والمشرفين التربويين الذين لديهم خبرة في مبادرات الجودة.

تهدف المقابلات إلى الحصول على بيانات نوعية تفصيلية حول التكاليف الفعلية غير الظاهرة، والتحديات العملية التي لا يمكن قياسها بسهولة عبر الاستبانة، وقصص النجاح أو الإخفاق المتعلقة بالجدوى الاقتصادية للتطبيق.

4. إجراءات الصدق والثبات للأدوات (Validity & Reliability)

الصدق (Validity): سيتم التحقق من صدق الاستبانة عبر عرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين في مجال الإدارة التربوية والجودة الشاملة (صدق المحتوى)، بالإضافة إلى تطبيقها على عينة استطلاعية للتحقق من صدق البناء (Construct Validity).

الثبات (Reliability): سيتم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من اتساق إجابات أفراد العينة على فقرات كل محور من محاور الأداة.

5. أساليب تحليل البيانات (Data Analysis Methods)

بعد جمع البيانات، سيتم تحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) على النحو التالي:

لتحليل البيانات الكمية (الاستبانة):

الإحصاء الوصفي: استخدام التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لوصف خصائص العينة ووصف استجاباتهم على محاور الدراسة.

الإحصاء الاستدلالي (لاختبار الفروض):

معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation): لاختبار الفرضيات المتعلقة بوجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات (مثل العلاقة بين المتطلبات والتكاليف).

تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression Analysis): لاختبار أثر المتغيرات المستقلة (المتطلبات والتحديات) على المتغير التابع (البعد الاقتصادي).

اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-test): لمقارنة متوسطات الاستجابة بناءً على متغير الجنس (بنين/بنات).

تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA): لمقارنة متوسطات الاستجابة بناءً على متغيرات مثل المسمى الوظيفي أو سنوات الخبرة.

لتحليل البيانات النوعية (المقابلات):

التحليل الموضوعي (Thematic Analysis): سيتم تفرغ المقابلات وتحليل محتواها لتحديد الأنماط والموضوعات الرئيسية المتكررة التي تتعلق بالبعد الاقتصادي ومتطلبات وتحديات التطبيق من وجهة نظر المشاركين.

أدوات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على أداتين رئيسيتين، إحداهما كمية (الاستبانة) والأخرى نوعية (المقابلة)، وذلك لتحقيق التكامل في جمع البيانات وضمان الحصول على فهم شامل وعميق للموضوع.

أدوات الدراسة المقترحة

الأداة الأولى (الرئيسية): الاستبانة (The Questionnaire)

تُعد الاستبانة الأداة الأساسية في هذه الدراسة لجمع البيانات الكمية من عينة واسعة من مجتمع الدراسة، بهدف قياس المتغيرات واختبار الفروض إحصائياً.

1. الهدف من الاستبانة:

قياس درجة توافر متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العينة.

تحديد مستوى التحديات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

رصد التصورات حول التكاليف والعوائد الاقتصادية المترتبة على التطبيق.

2. أقسام (محاور) الاستبانة:

سيتم تقسيم الاستبانة إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: البيانات الأولية (الديموغرافية والوظيفية)

وتشمل: الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي (قائد/ة مدرسة، وكيل/ة، معلم/ة، مشرف/ة تربوي/ة)، عدد سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية في مجال الجودة.

القسم الثاني: محور متطلبات تطبيق الجودة الشاملة

يحتوي على مجموعة من العبارات التي تقيس مدى توافر المتطلبات. أمثلة على الفقرات:

"تلتزم قيادة المدرسة بتوفير الموارد المالية اللازمة لتطبيق الجودة."

"يحصل المعلمون على تدريب كافٍ ومستمر حول مبادئ الجودة الشاملة."

"تتوفر بنية تحتية تقنية حديثة تدعم عمليات الجودة في المدرسة."

"يتم إشراك أولياء الأمور كشركاء في عملية التحسين المستمر."

القسم الثالث: محور تحديات تطبيق الجودة الشاملة

يحتوي على مجموعة من العبارات التي تقيس درجة حدة التحديات. أمثلة على الفقرات:

"يوجد لدى بعض العاملين مقاومة للتغيير وتبني أساليب عمل جديدة."

"هناك صعوبة في قياس العائد من الاستثمار في الجودة بشكل دقيق."

"يؤدي ضغط العمل والمهام اليومية إلى إعاقة تطبيق ممارسات الجودة."

"توجد قلة في الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في الجودة الشاملة."

القسم الرابع: محور البعد الاقتصادي (التكاليف والعوائد المتصورة)

يحتوي على عبارات تقيس تصورات العينة حول الجانب المالي. أمثلة على الفقرات:

"يتطلب تطبيق الجودة تكاليف عالية لتدريب وتطوير الموظفين."

"يؤدي تطبيق الجودة إلى خفض الهدر في الموارد المدرسية على المدى الطويل."

"يساهم تطبيق الجودة في تحسين كفاءة العمليات الإدارية والتعليمية."

"العائد الاقتصادي من تحسين مستوى الطلاب يفوق تكاليف تطبيق الجودة."

3. طريقة القياس:

سيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Five-point Likert scale) لتحديد درجة الموافقة، مثل: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أو لتحديد درجة التوافر مثل: (متوفرة بدرجة كبيرة جدًا، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدًا).

الأداة الثانية (المساعدة): المقابلة شبه المنظمة (The Semi-Structured Interview)

تُستخدم هذه الأداة لتعميق الفهم وتفسير النتائج التي تم الحصول عليها من الاستبانة، من خلال جمع بيانات نوعية غنية بالتفاصيل والخبرات العملية.

1. الهدف من المقابلة:

الحصول على فهم عميق للتحديات العملية التي لا يمكن للاستبانة قياسها بدقة.
استكشاف التكاليف "الخفية" أو غير المباشرة لتطبيق الجودة (مثل الوقت والجهد الإضافي).
التعرف على أمثلة واقعية للعوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية من وجهة نظر القادة والمشرفين.

2. عينة المقابلة:

تُجرى المقابلات مع عينة قصدية (مختارة) من ذوي الخبرة، مثل عدد من قادة المدارس المتميزة في تطبيقات الجودة والمشرفين التربويين المتخصصين.

3. محاور أسئلة المقابلة:

تكون الأسئلة مفتوحة ومرنة، وتدور حول محاور رئيسية. أمثلة على الأسئلة:

"من واقع خبرتكم، ما هي أبرز الاستثمارات المالية التي يتطلبها تطبيق الجودة الشاملة بشكل فعال في مدرسة ثانوية؟"

"هل يمكن أن تصفوا لنا بعض التكاليف غير المالية (مثل الوقت، مقاومة التغيير) التي واجهتكم؟ وكيف تعاملتم معها؟"

"بعيداً عن الأرقام، ما هي العوائد الملموسة التي لمستوها على المدرسة والطلاب نتيجة تطبيق مبادرات الجودة؟"

"برأيكم، ما هو أهم متطلب لضمان أن يكون الإنفاق على الجودة استثماراً ناجحاً وليس مجرد تكلفة؟"

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية: يقتصر موضوع الدراسة على تحديد متطلبات والتحديات الاقتصادية لتطبيق الجودة الشاملة في المدارس الثانوية الأهلية بالمدينة المنورة

الحدود البشرية: سيتم تطبيق الدراسة على عينة ممثلة للمجتمع من معلمي المرحلة الثانوية.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مدارس التعليم الثانوي بالمدينة المنورة.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني من عام 1446هـ - 2025م

المراجع:

أبو النصر، مدحت (2015)، إدارة الجودة الشاملة إستراتيجية كايزن اليابانية لتطوير المنظمات، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أبو مسامح، أحمد وعبد الكريم، سليمان. (2015). درجة ممارسة مديري مديريات التربية والتعليم لإدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالقيادة التشاركية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإسلامية، كلية التربية، غزة.

الأحمري، إلهام محمد (2013). معوقات تطبيق معايير جودة التعليم على المدارس الثانوية الحكومية للبنات من وجهة نظر المعلمات والمديرات. قسم السياسات التربوية، جامعة الملك سعود.

الأسطل، عيسى (2013). درجة ممارسة مديري المدارس الخاصة في محافظات غزة لإدارة الجودة الشاملة وعلاقتها بالميزة التنافسية للمدرسة. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية.

الأمير، محمود. العواملة، عبدا لله. (2011). درجة تطبيق معايير ضمان الجودة في المدرسة الأردنية من وجهة نظر المشرفين التربويين. (رسالة دكتوراه). جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد (7)، العدد (1)، ص 59-76.